مقاطعة إسرائيل (١)

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالةٌ خاصةٌ؟

سوزان بلاكْوِلْ

في أيار ١٩٨٠، أقرّت «جمعيةُ أساتذة الجامعات» (ج.أ.ج.)، وهي نقابةٌ تمثّل الهيئةَ الأكاديميةَ والإداريةَ العليا في الجامعات البريطانية، قرارًا بالغَ الأهمية في مجلسها السنوي. وقد نصّ هذا القرار (ويحمل الرقم ٢٩) على التالي: «يعيد المجلسُ التشديدَ على معارضته الكاملة لسياسات الأپارتهايد والرقابة على العمل الأكاديمي والكتب والأدب إلخ، ويؤْمن بأنّ أكثر الأعمال فعّاليةً هو فرضُ مقاطعةٍ شاملةٍ على أيّ شكلٍ من أشكال الاتصالِ بالجامعات الجنوبأفريقية والأكاديميين الجنوبأفريقيين.» وبعد سبع سنوات أقرّ المجلس القرارَ رقم ٤٣ الذي طَلب من «اللجنة التنفيذية وممثّلي مؤتمر النقابة في ج.أ.ج. الضغطَ على مؤتمر النقابة من أجل تبنّي سياسة حصار اقتصادي شامل على جنوبي أفريقيا من قِبل حركة النقابات.» والحال أنّ سياسة ج.أ.ج. بفرض المقاطعة على جنوبي أفريقيا لم تُرفعْ حتى كانون الأول ١٩٩٣.

السؤال الذي يقفز فورًا إلى الذهن هو: لماذا لم يتمّ حتى الآن إقرارُ مثل هذه القرارات الكاسحة في النقابات الأكاديمية البريطانية بحقّ الأپارتهايد **الإسرائيلي**؟ ثمة عددٌ من العوامل المحتملة التي تقترح ذاتَها للإجابة. **الأول**، هو أنّ المقاطعات لا تُبنى بين ليلةٍ وضحاها: إذ من الممكن القولُ إنّ الأپارتهايد في جنوبي أفريقيا بدأ سنةَ ١٩٤٨، ولكنّ أولَ مقاطعةٍ لبضائع من جنوب أفريقيا (ولاسيّما الفاكهةُ والسجائر) لم تبدأ إلاّ بعد عقدٍ كامل، وتحديدًا في ٢٦ حزيران ١٩٥٩، ولم تبدأ ج.أ.ج. في بريطانيا مقاطعتَها الأكاديميةَ لجنوب أفريقيا إلاّ بعد ٣٢ سنةً من بدء الأپارتهايد. وحين نقارن ذلك بوضع مقاطعة إسرائيل، فإنّنا، ولو اتّخذنا من الاحتلال عامَ ٦٧، بدلاً من النكبة عامَ ٤٨، نقطةَ انطلاق، فقد طال موعدُ بدء حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها بعد واحدٍ وأربعين عامًا. غير أنّ الدعوةَ الفلسطينيةَ الرسميةَ الأولى إلى المقاطعة لم تطلَقْ إلاّ في العام ٢٠٠٤. إذن، من وجهة النظر هذه، يمكن القولُ إنّ حملةَ مقاطعة إسرائيل تنمو بسرعةٍ مثيرةٍ للإعجاب بعد انطلاقتها المتأخّرة إلى حدٍّ ما.

العامل **الثاني** هو أنّه حين كانت ج.أ.ج. تناقش مسألةَ إصدار القرار ٢٩، كانت واثقةً بأنّها تشارك في حملةٍ مدعومةٍ من الأونسكو و«مجلس أوروبا» والكومونولث والأمم المتحدة، وجميعُها سبق أن أَجمعتْ على أنّ سياسة المقاطعة الثقافية الشاملة لجنوب أفريقيا ستَنْجح على الأرجح في تغيير سياستها الداخلية. أما في حالة الدعوة الفلسطينية إلى مقاطعة إسرائيل اليوم، فإنّ الكومونولث غيرُ ذي صلة. كما أنّ الأمم المتحدة ـ على رغم إقرارها مئاتِ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية بإدانة تصرّف إسرائيل حيال الأراضي الفلسطينية ـ لم تَدْعُ يومًا إلى المقاطعة، ويَصْعب أن تَفعل ذلك ما دامت الولاياتُ المتحدةُ عضوًا في مجلس الأمن. أما الأونسكو فقد دانها الناشطون الفلسطينيون بسبب معاييرها المزدوجة، إذ هي تَدْعم إنشاءَ المنظمة العلمية الإسرائيلية ـ الفلسطينية (IPSO) خلافًا لقرار المجلس الفلسطيني للتعليم العالي الذي رَفَضَ مرارًا وتكرارًا «التعاونَ التقني والعلمي بين الجامعات الفلسطينية والإسرائيلية.»[١] وفي الأثناء تقدَّمَ رئيسُ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) مؤخّرًا باقتراح إقامة منتدًى ثلاثيّ مكوَّنٍ من الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.[٢]

العامل **الثالث** هو ما تَذْكره وثيقةٌ أصدرتْها ج.أ.ج. وجاء فيها: «لعلّ أهمَّ الأمور هو الدعمُ الذي تحظى به مثلُ هذه المقاطعة [مقاطعةُ الأپارتهايد في جنوبي أفريقيا] من قِبل المنخرطين

١ ـ Omar Barghouti and Jacqueline Sfeir, "Between South Africa and Israel: UNESCO's Double-Standards," The Electronic Intifada 3 March 2005, http://www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=A2669_0_1_0_M

٢ ـ http://assembly.coe.int/ASP/Press/StopPressView.asp?ID=1942.

الأمم المتحدة أقرّت مقاطعة جنوب أفريقيا، لكنّها لم تدعُ يوماً إلى مقاطعة إسرائيل، ويصعب أن تفعل ذلك ما دامت الولايات المتحدة عضواً في مجلس الأمن.

داخل جنوبي أفريقيا في النضال من أجل الحرية، وبخاصةٍ المؤتمرُ الوطني الأفريقي.» المؤسف أنّه ليست ثمة منظمةٌ شبيهةٌ بالمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في فلسطين: فالحملات التعبوية، مثلُ «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI) و«بديل،» تسعى إلى ملء الفراغ الذي كان يُتوقّع أن تسدَّه منظمةُ التحرير الفلسطينية.

وقد يمضي المرءُ فيلاحظ، على سبيل المثال، الدعمَ الذي قدّمه «الاتحادُ الوطنيُّ للطلاّب» لأشكال مقاطعة جنوب أفريقيا أثناء حكم الأپارتهايد، ثم يقارن ذلك بتبنّي الاتحاد في مؤتمره السنوي عامَ ٢٠٠٧ لـ «التعريف الأوليّ لمعاداة السامية» بحسب مركز المراقبة التابع للاتحاد الأوروبي (EUMC, 2004). فهذا التعريف يَشْمل «حرمانَ الشعب اليهودي حقَّه في تقرير المصير (من خلال الزعم، مثلاً، أنّ وجود دولة إسرائيل مسعًى عنصريّ)» و«رَسْمَ المقارنات بين سياسةِ إسرائيل الحالية وسياسةِ النازيين.»

لكنْ، عند هذا الحدّ، من الضروري أن نتوقّف ونسأل: لماذا لا يجد الفلسطينيون الداعون إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع.) الاستجابةَ عينَها من المجتمع الدولي التي حَصَلَ عليها نظراؤهم السودُ في جنوب أفريقيا؟ وعلى الجواب أن يكون كالتالي: إنّ إسرائيل تُعتبر، إلى حدٍّ ما، مختلفة. ولمن يسألونني «لماذا تُفْردين إسرائيل [أيْ تميِّزينها]؟» أجيبُهم بأنّني لا أفعل ذلك، وإنّما أَوْمن ببساطة أنّ على إسرائيل أن تَخْضع للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة شأنَ أيِّ دولةٍ أخرى. إنّ الساعين إلى إعفاء إسرائيل من قوانين محكمة العدل الدولية، مثلاً، هم الذين يمكن أن نتّهمهم حقّاً بإفراد [أو تمييز] إسرائيل ومعاملتها معاملةً خاصةً.

ولذلك حين أَقرّ المجلس السنوي لـ ج.أ.ج. عامَ ٢٠٠٥ قراراتٍ تدعو أعضاءها إلى مقاطعة جامعةِ بار ـ إيلان (بسبب تورُّطها في «كليّة يهودا والسامرة» الموجودةِ في مستوطنة آرييل غيرِ الشرعية [بموجب القانون الدولي]) وجامعةِ حيفا (لإساءة معاملتها الباحثَ الأكاديميَّ المعارضَ إيلان پاپِهْ)، تكشّفتْ أحداثٌ غيرُ مسبوقة. فعلى حدّ علمي لم يسبقْ للاتحاد الذي أنتمي إليه أن تلقّى رسالةً من محام[١] يهدِّده باتخاذ تدبير قضائيّ بتهمة التشهير بسبب نشر الاتحاد على موقعه الإلكتروني اقتراحًا مقدَّمًا إلى الكونغرس. ولم يسبقْ لأيٍّ كان، ناهيكَ بمحامٍ، أن أثار قضيةً لأنّ رئيس المجلس قلّص النقاشَ حول أحد القرارات بسبب ضيق الوقت: فمن الشائع، بحسب تجربتي، أن تُحتسب الأصواتُ في لقاءات مجلس ج.أ.ج. من دون نقاش، أو بنقاش قليل، وذلك بغية إنهاء كلّ المواد على أجندة اللقاء. ومع أنّ قلّةَ نقاش القرارات الخاصة بإسرائيل عام ٢٠٠٥ كان أمرًا مؤسفًا بالتأكيد، فإنه لم تكن ثمة مؤامرةٌ على الإطلاق من طرف اللجنة المركزية لمنع النقاش. وأعتقد أنّ السبب الرئيس لإقرار الاقتراحات لا يعود إلى قلّة النقاش، وإنّما لأنّ قيادة ج.أ.ج.، التي عارضتْ بشدّة كلَّ الاقتراحات للمقاطعة، كانت قد قَوّضتْ صدقيتَها بنفسها من قبلُ حين طَرَحت اقتراحًا يدعو إلى بناء روابط مع كُلٍّ من «اتحاد نقابات أساتذة وموظّفي الجامعات الفلسطينية» و«الاتحاد الإسرائيلي للتعليم العالي،» وذلك بهدف خلق التوازن. ولكنْ في كلمتي الداعية إلى تعديل الاقتراح أَشَرْتُ إلى أنه ليست ثمة منظمةٌ إسرائيليةٌ بهذا الاسم، فتمّ التسليمُ بما قلتُ، وأَقرّ المجلسُ التعديلَ كما ينبغي، وهو ما تَرَكَ ج.أ.ج. تتبنّى سياسةَ إقامة الصلات بالنقابيين التعليميين الفلسطينيين لا الإسرائيليين. وبعد ذلك كان المجلسُ أكثرَ استجابةً للاقتراحات الداعية إلى المقاطعة، وهي التي نوقشتْ مباشرةً من بعد.

إلاّ أنّ الأحداثَ غيرَ المسبوقة حقّاً هي ما سيتلو ذلك. ذلك أنّ قواعد الاتحاد سمحتْ بالدعوة إلى عقد «مجلس خاصّ» إنْ وَقّعَ ٢٥ عضوًا من المجلس طلبًا بذلك. وخلال العقد الذي كنتُ فيه ناشطةً في ج.أ.ج. حَضَرْتُ عددًا من «المجالس الخاصة،» لكنّها

١ ـ http://www.sur.be/pal/academic/Haifa-legal.pdf.

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالة خاصة؟

كانت كلُّها تُعقد لمعالجة أحداثٍ حصلتْ بين اجتماعات المجلس السنوية العادية، وهو (أي المجلس) أعلى هيئةٍ مقرِّرةٍ في الاتحاد المذكور. وكان سببُ انعقادها في العادة هو أنّنا اختلفنا بصدد المعاشات، وكان الموظّفون يقدِّمون إلينا عرضًا نحتاج إلى أن نناقشَه ونصوّتَ عليه؛ وتلكم قراراتٌ لا نَملك أن نؤجِّلها إلى اجتماعنا السنوي القادم. ولكنْ، هذه المرة، مُرِّرتْ عريضةٌ لجمع التواقيع المطالِبة بعقد «مجلس خاصّ» لهدفٍ واحدٍ، ألاَ وهو الانقلابُ على قراراتٍ اتُّخذتْ للتوّ، وبشكلٍ ديموقراطيّ، في جلسةٍ عاديةٍ من جلسات المجلس. وقد أضيفت إلى العريضة التواقيعُ الخمسةُ والعشرون كما ينبغي، وكان على «المجلس الخاصّ» أن يُعْقد خلال واحدٍ وعشرين يومًا ـ وهذا لم يَتركْ ما يكفي من الوقت أمام أنصار مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً لتحضير أنفسهم. فمثلاً تعذَّر في مثل هذه المدة القصيرة الإتيانُ بأكاديميين فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلّة عامَ ٦٧ لكي يَشْرحوا لأعضاء ج.أ.ج. كيف يعيشون ويَعْملون تحت الاحتلال. (وكان رُفِضَ طلبٌ وُجِّه إلى ج.أ.ج. لدعوة زملاء فلسطينيين إلى مخاطبة الاجتماع الأول للمجلس المذكور رغم التأييد الواسع الذي حظي به ذلك الطلبُ آنذاك). غير أنّ الأكاديميين والطلاّب الإسرائيليين كما يبدو لم يواجهوا أيةَ صعوبةٍ ظاهرةٍ في تنظيم عرضٍ على الطريق مُعادٍ للمقاطعة، جال على عددٍ من الجامعات، بما فيها جامعتي نفسُها!

وفي هذه الأثناء كانت رسائلُ الكراهية والتهديداتُ بالقتل تتدفّق علينا: على مركز قيادة ج.أ.ج.، وعلى إيلان پاپِه، وعليَّ أنا. وتصدّرت العرائضُ الشاجبة للمقاطعة مواقعَ إلكترونيةً كثيرة، وشارك حائزون لجائزة نوبل في كورس الإدانة. وفي افتتاح «المجلس الخاصّ،» الذي لم يُسمحْ للصحافة والجمهور بحضوره، أَعلمت السكرتيرةُ العامّةُ لجمعية أساتذة الجامعات (ج.أ.ج)، سالي هانت، وبرزانةٍ، المندوبين بأنّ أربعةَ تهديداتٍ قضائيةٍ مختلفةٍ وُجِّهتْ إلى الاتحاد، وإنْ لم تُعْلِمنا بطبيعة هذه التهديدات ولا بالاستشارة القانونية التي تلقّاها الاتحادُ بصددها. وقد أُقرّ، وبشكلٍ احتفاليّ، اقتراحٌ يَشْجب أعضاءَ الاتحاد الذين هَدَّدوا اتحادَهم بإجراءاتٍ قضائية؛ وجاء الإقرارُ بنبرةٍ سخطٍ أخلاقيةٍ كما كان ينبغي، ولكنّ التهديدات القضائية تغلَّبتْ. والقول بأنّ «المجلس الخاصّ» جرى في جوّ من التخويف لا يصوِّر حقيقةَ الأمر بكاملها. بالطبع لم يكن المندوبون هم عينهم الأشخاصَ الذين سبق أن حَضَروا المجلسَ «العادي،» بل إنّ بعضَ مَنْ حضروا لتمثيل فروعهم لم يشاهَدوا في اجتماع المجلس، ولا في اجتماعات ج.أ.ج. أو «اتحاد الجامعات والكليّات» منذ ذلك الوقت. ولم يكن من الغرابة أن يتمّ الانقلابُ على القرارات الداعية إلى المقاطعة، وأُحِلَّ محلَّها قرارٌ بإنشاء «لجنةٍ خاصةٍ عن إسرائيل وفلسطين» تتبنّى سياسةً جديدةً عن المقاطعات الدولية بشكلٍ عامّ.

لا بدّ أن يكون اللوبي الإسرائيلي قد انزعج انزعاجًا شديدًا حين انتُخِبتُ وانتُخب كامل هوّاش، وهو زميلٌ بريطانيّ فلسطينيّ في جامعة بيرمينغهام، في «اللجنة الخاصة،» إلى جانب جون پايك، وهو ناشطٌ بارزٌ معادٍ للمقاطعة، وألستير هنتر الذي عارض المقاطعةَ بعباراتٍ أكثر اعتدالاً. وباستقطابٍ كهذا داخل اللجنة المذكورة، كان محتومًا أن تأتي الوثيقةُ التي أصدرتْها من طبيعةٍ تسووية، ومع ذلك فقد تضمّنت فقرةً شرطيةً تنصّ على إطلاق الاتحاد مقاطعةَ المؤسّسات الخارجية «في ظروفٍ تكون فيها المؤسّساتُ أو فروعُ المؤسّسات مبنيةً على أراضٍ تَخْضع لاحتلالٍ غير مشروع بحسب تعريف قرارات الأمم المتحدة.» هذه الوثيقة[1] قد تبنّاها اليوم «اتحادُ الجامعات والكلّيات» الذي أنشئ في تموز ٢٠٠٦ بعد اندماج ج.أ.ج. والجمعية الوطنية لأساتذة التعليم العالي والمتقدّم (ج.و.أ.ت.) (NATFHE).[2]

١ ـ http://www.ucu.org.uk/circ/html/ucu16.html.

٢ ـ مثّلتْ ج.أ.ج.، وتعدادُها حوالى ٤٠ ألف عضو، الأساتذةَ الأكاديميين والعاملين المتّصلين بالأمور الأكاديمية في الجامعات البريطانية. ومثّلتْ ج.و.أ.ت.، وتعدادُها حوالى ضعف العدد السابق، العاملين في تلك الجامعات، عام ١٩٩٢ وفي كليّات التعليم العالي.

سوزان بلاكولْ

عمدتْ نقاباتٌ عدة، أبرزُها «يونيسون» التي تنظّم ما يفوق مليونَ عامل في القطاع العامّ، إلى المصادقة هذه السنة على قراراتٍ تؤيّد مقاطعة إسرائيل.

لقد مَنَعَتْ قواعدُ الجمعية المذكورة من أن تثار من جديدٍ في العام التالي قضيةٌ سبقَ أن قرّر المجلسُ أمرًا بشأنها. وعليه، لم يتسنَّ لمجلس العام ٢٠٠٦ طرحُ القرارات الخاصة بالمقاطعة. غير أنّ مثلَ هذه القيود لم تنطبقْ على اتحاد المحاضرين (ج.و.أ.ت)، الذي يُعتبر تاريخيّاً أكثرَ تقدُّميةً من ج.أ.ج. سياسيّاً. ولهذا اتّجهتْ رقعةُ الضوء عامَ ٢٠٠٦ إلى مجلس ج.و.أ.ت. حين أقرّ اقتراحًا ينتقد «سياسات الأپارتهايد الإسرائيلية، بما فيها بناءُ جدار العزل، والممارساتُ التعليميةُ التمييزية،» ويدعو أعضاءه إلى «التفكير في احتمال صواب فرض المقاطعة على مَنْ لا ينأوْنَ بأنفسهم علنًا عن مثل هذه السياسات.» وقد تَلَتْ ذلك الاقتراحَ ردودٌ هستيريةٌ بدت مألوفةً آنذاك، غير أنّ السياسة الجديدة صارت بحكم الميتة خلال أيام وذلك حين اندمجتْ ج.و.أ.ت. مع ج.أ.ج. ليشكّلا معًا «اتحادَ الجامعات والكليات،» ومن ثم أصبحتْ كلُّ السياسات السابقةُ للاتحاديْن محضَ استشارية.

اتّجهت الأنظارُ كلُّها بعد ذلك إلى المؤتمر الأول لاتحاد الجامعات والكليات في أيار ٢٠٠٧. وقامت «اللجنة البريطانية من أجل جامعات فلسطين» (ل.ب.ج.ف)، وهي لجنةٌ أُنشئتْ عامَ ٢٠٠٤ لبدء حملةِ مقاطعةٍ أكاديميةٍ لإسرائيل، بإعدادِ مسوَّدةِ قرار، وسلَّم فرعان من اللجنة نُسخًا منه. وقد دعت المسوَّدةُ اللجنةَ التنفيذيةَ إلى نشر الدعوة الفلسطينية إلى المقاطعة أمام كلّ فروعها المحليّة، بهدف التوعية والنقاش، ولتشجيع الأعضاء على «تأمُّل التبعات الأخلاقية للروابط الموجودة والمقترحة مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية،» ولتنظيم جولةٍ واسعةٍ للنقابيين الأكاديميين والتربويين الفلسطينيين على جامعات المملكة المتحدة.

كان النقاش طويلاً، وكان المتحدّثون الكثيرون ينتمون إلى الجانبيْن. وهذه المرة لم يكن بإمكان أحدٍ أن يَشْكو من أنّ التصويتَ اتُّخذ من دون نقاشٍ كافٍ. ولقد أُقِرَّ الاقتراحُ بشكلٍ كاسح. كما أنّ اقتراحاتٍ أخرى نجحتْ في التصويت، ودعتْ إلى تعليق تمويل الاتحاد الأوروبي لإسرائيل، ووافقتْ على الوثيقة المتعلّقة بالمقاطعات العالمية التي كانت اللجنةُ الخاصةُ المنبثقةُ عن ج.أ.ج. قد أصدرتْها.

والحقّ أنّ قوانين اتحاد الجامعات والكلّيات لا تسهّل كثيرًا دعوةَ المؤتمر إلى جلسةٍ خاصة لأنّ هذه من صلاحيّات مجلس ج.أ.ج. ولذلك حين حصلتْ ردةُ الفعل المتوقّعةُ من قِبل اللوبي الصهيوني اتّخذتْ هذه الردّةُ شكلَ التهديدات القضائية. فكان أن طَلَبتْ قيادةُ اتحاد الجامعات والكليّات استشارةً قانونيةً بخصوص المقاطعة، أملاً بلا ريبٍ في أن يُقال لها إنّ المقاطعة غيرُ شرعية استنادًا إلى هذا الأساس أو ذاك، فتستطيعَ من ثم أن تَمْنع المقاطعة. غير أنّ الاستشارة التي تلقّتْها تلك القيادةُ كان أقسى بكثيرٍ ممّا كانت متوقّعًا. وبحسب عبارة زميلي في «ل.ب.ج.ف» مايك كوشمان، «فإنّهم أرادوا صاروخًا موجّهًا، لكنّ ما حَصَلوا عليه كان سلاحًا من أسلحة الدمار الشامل.» ذلك أنّ المحامي الذي استشاره اتحادُ الجامعات والكليّات، وهو لورد لستر، أَعْلَمه أنّ الدعوة إلى المقاطعة ستكون غيرَ شرعية لأنّها «ستتخطّى صلاحياتِ الاتحاد.» وإذا صحّ ذلك فستكون له تبعاتٌ بعيدةُ المدى على كلّ النقابات بحيث تَمْنعها من القيام بشتّى أعمال التضامن داخل المملكة البريطانية وعلى المستوى العالمي أيضًا. وعلاوةً على ذلك، فإنّ استشارةً قانونيةً تاليةً أوضحتْ أنّ امتحانَ مدى الدعم الذي تحظى به المقاطعةُ بأيّ شكلٍ سيكون، هو الآخر، لاشرعيّاً. ولا شكّ في أنّ هذا كان ضربةً قاصمةً للأمينة العامة لاتحاد الكليات والجامعات سالي هانت التي كانت قد جَعَلَتْ من أحد مبادئ بيانها الانتخابي الأساسية أن يَقترعَ كاملُ الأعضاء على القضية قبل أن يتمّ تطبيقُ أيّ دعوةٍ إلى المقاطعة. وبالطبع لم يكن من عادة هذا الاتحاد، ولا الاتحادات التي سبقته، أن تُجري استفتاءً عامّاً على السياسات التي سبق أن صوّتت الهيئةُ العليا المقرِّرةُ في الاتحاد عليها؛ ولكنّ إسرائيل، على ما شَهِدْنا آنفًا، حالةٌ خاصة!

وعلى الرغم من أنّ الاقتراح لم يَذْكر دعوةَ متحدّثين إسرائيليين أو معادين للمقاطعة، فإنّ لجنة الاستراتيجية والمال التابعةَ للاتحاد كانت قد قرّرتْ أن تتّخذ الجولةُ شكلَ الحوار السجالي،

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالة خاصة؟

على أن يَدْفع الاتحادُ تكاليفَ السفر للطرفيْن. إلاّ أنّ اللجنة المذكورة، في اجتماعها التالي نهايةَ أيلول، قرّرتْ أن تعلّق الجولةَ على ضوء الاستشارة القانونية، وذلك بعد أسبوعيْن فقط من إرسال الدعوات إلى النقابيين الفلسطينيين.

لقد كانت قصةُ العلاقة بين النقابات وحملة مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً، إذن، رحلةً مليئةً بالانعطافات والاعوجاجات والانحرافات. لكنّ «العفريت خرج من القمقم الآن ولا يُمكن إرجاعُه،» على ما عَبَّرَ أحدُ رفاقي في ل.ب.ج.ف. في نيسان ٢٠٠٥. فلا يمكن أن يكون هناك أكاديميون كثيرون في المملكة المتحدة لا يَعْرفون اليومَ نداءَ المقاطعة الذي وَجّهتْه الحملةُ الفلسطينيةُ من أجل مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً وثقافيّا (PACBI) أو أسبابَ ذلك. والحقّ أنّ اتّهام أنصار المقاطعة بالعداء للسامية يتهافت كثيرًا.

من الواضح أنّ أعداء المقاطعة داخل اتحاد الجامعات والكلّيات أصيبوا بالرعب هم أنفسُهم حين علموا أنّ جولةَ المحاضرات أُلغيتْ: فمعنى ذلك أنّ هناك تصميمًا من قِبل الناشطين على إعادة برمجة هذه الجولة لفصل الربيع، وستكون الجولةُ هذه المرةَ من دون أيّ متحدّثٍ إسرائيلي معادٍ للمقاطعة، على ما يتطلّبه طقسُ «التوازن» في مثل هذه النشاطات عادةً. وفي حين يستميتُ قادةُ اتحاد الجامعات والكلّيات الأعلون من أجل إنهاء السجال حول المقاطعة داخل الاتحاد، فإنّهم محكومون بالفشل ما دام احتلالُ الأراضي الفلسطينية اللاشرعي مستمرّاً. وفي هذه الأثناء عمدتْ نقاباتٌ أخرى، وأبرزُها يونيسون (UNISON) التي تنظّم ما يفوق مليونَ عاملٍ في القطاع العامّ، إلى المصادقة هذه السنة على قرارات تؤيّد أشكالَ مقاطعة إسرائيل، بما فيها المقاطعةُ الأكاديمية والثقافيةُ. وهذه الخطوة الحاسمة لم تستجبْ لها وسائلُ الإعلام البريطانية إلاّ بتعتيمٍ شاملٍ حتى الآن، لكنّ الخبر ينتشر رويدًا رغم ذلك.

ثمة شعورٌ متزايدٌ داخل ل.ب.ج.ف. بأنّ اللوبي الصهيوني قد بات أخيرًا في موقع الدفاع. ففي لعبة الفأر والقطّ المتواصلة داخل حركة النقابات البريطانية، يتّضح أنّ أنصارَ الحقوق الإنسانية الفلسطينية لهم اليدُ الطولى، وأنّ المدافعين عن الأپارتهايد الإسرائيلي هم الفأرُ... وإنْ كان فأرًا ما يزال قادرًا على الزئير.

المملكة المتّحدة

د. سوزان بلاكول

مُحاضِرةٌ في اللغة الإنكليزية في جامعة بيرمينغهام في المملكة المتحدة. وهي عضو في اللجنة التنفيذية الوطنية لـ «اتحاد الجامعات والكليات.» وعضوٌ في «اللجنة البريطانية من أجل الجامعات في فلسطين.»

References

Desmond Tutu, "Israel: Time to Divest," **New Internationalist Magazine**, January/February 2003, http://www.thridworldtraveler.com/Isarel/Israel_Time_To_Divest.html

European Union Monitoring Centre, 2004, "Working Definition of Anti-Semitism," http://fra.europa.eu/fra/material/pub/AS/AS-WorkingDefinition-draft.pdf

University and College Union, "Policy on International Greylisting and Boycotts," 2007, http://www.ucu.org.uk/circ/html/ucu16.html